المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 13-01-2008
الصفحـات : 13
العـــدد : 5207
المسلسل : 74

أوصى بها مجمع الفقه الإسلامي في دورته الأخيرة

الهيئة الشرعية الموحدة تزيد من مصداقية المصرفية الإسلامية وتقلل الاجتهادات الفردية الخاطئة

المزيني:
نتوقع من المملكة أن تتبنى مجلساً عاماً للمصارف الإسلامية

الشلفان:
وجودها يعزز مبدأ تكافؤ الفرص ويفتح بابا أكبر للمراجعة الشرعية

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 13-01-2008 العـــدد : 5207
الصفحـات : 13 المسلسل : 74

عثمان ظهير من الرياض

صدرت التوصية من المجمع الفقهي في رابطة العالم الإسلامي بإيجاد "هيئة عليا في البنك المركزي في كل دولة إسلامية، مستقلة عن المصارف التجارية، تتكون من العلماء الشرعيين والخبراء الماليين، لتكون مرجعاً للمصارف الإسلامية، والتأكد من أعمالها وفق الشريعة الإسلامية"، هكذا جاء في قرار المجمع في دورته التاسعة عشرة في (22 إلى 1428/10/26هـ) الموافق (3 إلى 2007/11/7م). وفي هذا العدد نستعرض آراء وتعليقات الباحثين في المصرفية الإسلامية حول هذا القرار وما يحتويه من إيجابيات وسلبيات.

أهميتها في السعودية

في بداية الأمر طلبنا من الدكتور خالد بن عبد الله المزيني أستاذ الفقه المساعد في قسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن تعليقه حول هذا الموضوع فقال: لا شك أن وجود مثل هذه الهيئة في السعودية بالغ الأهمية، خصوصاً إذا استحضرنا الموقع الشرعي والمالي الذي تربع فوقه هذه البلاد، فالسعودية تحتل مرتبة الأولى في حجم أصول المؤسسات مالية الإسلامية بحسب تقرير المجلس عام للبنوك CIBAFI من بين الدول لميجية، وأضاف أنه قد حان الوقت لنتولى أ ريادياً في هذا المجال، بعد أن سبقتنا دول ى مجاورة وبعيدة.

يتحدث محمد الشلفان الباحث في المصرفية الإسلامية عن أهمية إيجاد هيئة شرعية في البنك المركزي وأبرز المزايا لذلك فيقول: إن إيجاد هيئة شرعية للبنك المركزي يزيد من مصداقية المصرفية الإسلامية بحكم أن لخلافات الفقهية ستقل أو على الأقل ستكون هنك مظلة رئيسة للمعايير العامة.

الحاجة إلى هيئة موحدة

يرى المزيني أن المصرفية الإسلامية قادمة إلى السوق الخليجية بقوة، وستستقطب معها رؤوس أموال ضخمة، من داخل العالم الإسلامي وخارجه، فضلاً عن السيولة المحلية المتدفقة جراء ارتفاع سعر النفط، ويضيف أن بقاءها ونموها رهنٌ بمدى تفهمنا طبيعة هذا النشاط، الذي يقوم في أصله على الاستثمار لا على التمويل، تأسيساً على نظرة الشريعة للمال، والأبعاد الأخلاقية والاجتماعية التي تتفرع عن هذه النظرة، بخلاف المصارف التقليدية التي تقوم على التمويل أصالةً، مع أن المصرف الإسلامي يمكنه القيام بدور التمويل لكن بصيغ شرعية معينة تقوم على نشاط اقتصادي حقيقي يخلو من الفائدة الربوية، وتابع قائلا إن مراعاة هذا الفرق في تنظيم المصرفية الإسلامية وتقنينها، وبلورتها على هيئة أنظمة وقوانين حاكمة للعمل المصرفي الإسلامي من الأهمية بمكان.

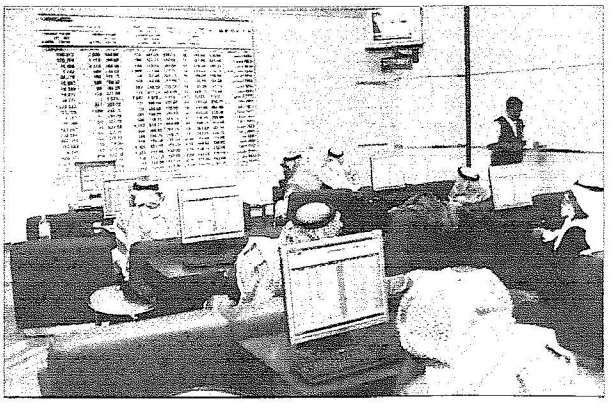

الآثار المتوقعة

ومن حيث الآثار المتوقعة من وجود هذه الهيئة فيتوقع المزيني أن تسهم في إعادة هيكلة المصرفية الإسلامية بما ينسجم مع أحكام الشريعة أولاً، وبما لا يتعارض مع الأنظمة المرعية التي لا تخالف فلسفة الإسلام في هذا المجال. كما ينتظر مزيدا من ترشيد أعمال هذه المؤسسات، والدفع بها إلى مستوى أعلى من الضبط والشفافية والمسؤولية، كما أن فيه حفظاً لحقوق منتجي الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة، مما يساعد على تطويرها وتنويعها ومراقبتها.

ويضيف الشلفان أن وجود هيئة شرعية للبنك المركزي يعزز من مبدأ تكافؤ الفرص. وأوضح ذلك بقوله إن البنك عندما يقدم منتجا لا يقدمه البنك الآخر نظرا لأن اللجنة الشرعية في البنك الثاني لا تجيزه وهذا يكسب البنك الأول شريحة عملاء يُحرم منها البنك الثاني. كما أن هذه الفتوى بالمنع ربما أعطت البنك الثاني مصداقية أكثر في أعين بعض العملاء.

وتابع قائلا إن وجود هيئة شرعية للبنك المركزي يقلل من الأخطاء فاللجنة الشرعية الموحدة في البنك المركزي ستتكون من أعضاء أكثر وهذا يفتح بابا أكبر وأشمل للمراجعة ويؤدي إلى قلة الاجتهادات الفردية الخاطئة.

أبرز المشكلات والمعوقات

وعن أبرز المشكلات والسلبيات التي ربما تنشأ عن إيجاد هيئة شرعية موحدة تتبع البنك المركزي يقول الشلفان: لعل من أبرز المشكلات والسلبيات أن هذا الأمر يقلل من مسألة الابتكار والتطور، لأن البنوك ستتحاشى عرض منتجاتها على اللجنة الشرعية خشية أن يشير ذلك للمنافسين لها. وأضاف لكن يمكننا التغلب على هذه المشكلة، حيث نقول إن إيجاد هيئة شرعية تابعة للبنك المركزي لا يمنع وجود لجان شرعية في البنوك، فإذا تأكدت هذه اللجان من موافقة هذا المنتج للمعايير العامة تقرها هذه اللجنة.

ويقول المزيني إنه مع كل النجاحات التي حققتها المصرفية الإسلامية إلا أنها ما زالت تعاني شبه فراغ تشريعي عاما يضبط لها مسارها، ويقارب بين منتجاتها، ويوحد لغة التفاهم بين بعضا البعض من جهة، وبينها وبين الباحثين والمراقبين والجمهور من جهة أخرى. فلا توجد مرجعية واضحة لدى المصارف الإسلامية عامة، على مستوى المعايير والفتاوى الصادرة من هيئاتها الشرعية.

ويرى المزيني أن هذا الفراغ قد أدى إلى مشكلات متعددة الاتجاهات، من أهمها تفاوت الصيغ التمويلية والاستثمارية، واضطراب الاصطلاحات، واختلاف الممارسات. ومن ثم تكريس الريبة في المصرفية الإسلامية من قبل المؤسسات المالية التقليدية، وكذلك من قبل الجمهور، مما يؤكد أهمية الموازنة بين المبدأ والتسويق.

ويضيف الشلفان أنه مع ذلك سيبقى هناك تفاوت بين الهيئات الشرعية في البنوك المركزية على مستوى الدول، لكنها ستبقى خلافات في حدود المعقول، وبإذن الله، ستكون هذه خطوة لإيجاد هيئة شرعية موحدة لجميع البنوك المركزية في العالم الإسلامي. ويقول إن اللجنة التابعة للبنوك تحل الإشكالات اليومية وأما اللجنة الموحدة التابعة للبنك المركزي فيصعب عرض الاشكالات اليومية عليها بل يستحيل. لكن كما ذكرنا أنه يمكن الاستعانة بالهيئات التابعة للبنوك في عرض المشكلات اليومية ولكن تبقى الهيئة المركزية مظلة عامة للأشياء التي لا يمكن تجاوزها ولن تقل مسألة الابتكار والتطوير لكن مهمة هيئات البنوك ستكون تابعة.

الدور الرقابي

ويؤكد الشلفان أهمية وجود جهات رقابية مستقلة تستمد قوتها من اللجنة الشرعية التابعة للبنك المركزي.

ويضيف المزيني: إن مما يؤكد أهمية ضبط

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 13-01-2008 العـــدد : 5207
الصفحـات : 13 المسلسل : 74

هذا المجال في نظر المراقب دخول لاعبين منافسين من المصارف التقليدية، تلك التي افتتحت فروعاً أو نوافذ خاصة بالمنتج الإسلامي، نظراً للطلب المتزايد على الأدوات المتوافقة مع الشريعة. والعميل الذي يبحث عن هذا النوع من التمويل، يهمه في المقام الأول التأكد من جدية هذه الشعارات وصدقيتها. وهنا يأتي دور هذه الهيئة في المراقبة والمساءلة، والتحقق من مدى الاستقلالية لهذا النشاط عن النشاط التقليدي للمصرف، من حيث المركز المالي وتوابعه.

تجارب الدول الإسلامية

وعن تجارب بعض الدول الإسلامية في هذا المجال كماليزيا والبحرين يقول الدكتور المزيني: إن الدول الإسلامية التي أخذت بزمام المبادرة، وفتحت ذراعيها للمؤسسات المالية الإسلامية، واحتضنت مؤسسات دولية مرموقة، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كوالالمبور ifsb، مجموعة من البنوك المركزية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، أو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين aaoifi، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية cibafi، قد حققت نجاحات مهمة، واستفادت من استثمارات تلك المؤسسات الآخذة في الصعود.

ما الذي تحتاج إليه سوق المصرفية الإسلامية؟

ويرى المزيني أن السوق المصرفية الإسلامية بحاجة ماسة إلى تزويدها بالكوادر البشرية الواعية بفلسفة المصرفية الإسلامية. ويقول إن سوق المصرفية الإسلامية في حاجة إلى إيجاد المعاهد العليا لتخريج كوادر وطنية قادرة على التعامل مع هذا النوع من العمل المصرفي. ويرى أن الكليات الشرعية بوضعها الحالي لا تتجه إلى تزويد السوق بمخرجات قادرة على فهم وممارسة العمل المصرفي الإسلامي بوعي واقتدار، في حين أن بعض الجامعات في بريطانيا وغيرها تلزم طلابها بدراسة مواد متعلقة بالاقتصاد الإسلامي. والهيئة المقترحة خير من يقوم على هذا العمل، خصوصاً أن لمؤسسة النقد سبقاً في هذا المجال بواسطة معهدها المصرفي.

المتوقع من السعودية

وعن سؤال حول ماذا يتوقع من السعودية في هذا المجال؟ يجيب المزيني قائلا: إننا نتوقع من السعودية أن تتبنى مجلساً عاماً للمصارف الإسلامية، على غرار مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تكون له مرجعيته الإرشادية والتشريعية والإشرافية لكل المؤسسات المالية الإسلامية في العالم. وليس هذا بكثير على هذه الدولة التي هي مأرز الإسلام، وهي القاعدة الطبيعية للاستثمار الملتزم بأحكام الشريعة. وسيرحب الجميع بهذه المبادرة لو تمت من لدن خادم الحرمين الشريفين، يحفظه الله تعالى.